

السلم الأهلي

اعداد القاضي حسين حمادة مدير المركز السوري للدراسات الحقوقية وعضو اللجنة الادارية في الهيئة الوطنية السورية.

مقدمة:

الدولة السورية اليوم:

لم يبق منها سوى هياكل إدارات أولية لا تراتبية بينها، ولا قانون يضبط حركتها وينظم علاقتها بالمجتمع وعلاقة الأفراد ببعضهم البعض، وأصبحت بلداً محتلاً تماماً بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى سياسي وقانوني من عدة دول، وبشكل مباشر من الروس والإيرانيين الذين يتحكمون بأدق تفاصيل الجمهورية من خلال أداة عميلة متمثلة بنظام الأسد.

النظام السوري اليوم:

لا يعدو عن كونه إحدى الميليشيات المحلية التي تقاتل إلى جانب بقية الميليشيات الأجنبية والطائفية لتحقيق مصالح الروس والإيرانيين، في سبيل ما يقدمه الأخيران لها من امتيازات ومن بقاء في السلطة على حساب مصالح الشعب والوطن.

المعارضة السورية اليوم:

مرتهنة لعدة دول وفاقدة التمثيل الشعبي والكفاءة العلمية وهي متناقضة في بنيتها الفكرية والتنظيمية، وقد أضاعت كل الفرص التي أتاحت لها ولم تستطع أن تكون بديلاً مقنعاً عن النظام

المجتمع الدولي اليوم:

بدأ اهتمامه منصرفاً إلى معالجة آثار المشكلة السورية وليس إلى أسبابها، ولم يعد مكترثاً بالحل السياسي السوري كما كان في مؤتمر جنيف 1 بل انحرف مساره إلى اتجاهات أخرى بعيدة عن مضمون القرارات الدولية المتعلقة بالشأن السوري.

امام هذا الواقع الكارثي فإن المشهد السوري أصبح بالغ التعقيد، وكان لا بد من قراءة شاملة للواقع السوري (سياسية - حقوقية - اجتماعية - اقتصادية) ولدينا دراسة متواضعة في ذلك

لكن لا يتسع المجال اعرضها هنا.

نعود الى موضوعنا **(السلم الأهلي)**

السلم الأهلي هو وسيلة لمعالجة الاقتتال الأهلي بين مكونات الشعب الواحد، وعوامل النزاع الأهلي عديدة منها:

- إقصاء الشريك الاجتماعي أو السياسي في البلاد.
- الانتقام السياسي أو الطائفي.
- صراع القوميات المتعددة في الشعب الواحد.
- غياب الممارسة الديمقراطية.
- قلة الثقافة عن معتقدات ووضع الأقليات الاجتماعي.
- التدخل الدولي ومآلاته.
- الصراع الطبقي والاقتصادي.
- التقوقع على الهوية الفرعية.

سورية لم تشهد اقتتالا اهليا بالمعنى الحرفي، وانما الصراع بأطرافه وموضوعه هو بين شعب بكل مكوناته يتوق الى الحرية والكرامة وبين نظام فئوي أمني مستبد لا يسمح بهذا الانتقال لقد عمل النظام السوري منذ انطلاق الثورة بكل طاقاته على محاولة جر هذا الصراع الى اقتتال اهلي ولم ينجح، لكن لا نستبعد أن يطفو هذا الصراع على السطح عند سقوط هذا النظام دستورياً وقانونياً وعملياً الأمر الذي سيعقبه فراغ قيادي ربما يترافق مع ذلك حرباً اهلية لا تبقى ولا تذر إن لم تبادر القوى الوطنية والشخصيات الاعتبارية على لعب دورها المأمول منها.

السلم الأهلي يعني أن يعيش الإنسان حياته، ويمارس أعماله بحريةٍ مسؤولة ويحصل على متطلبات عيشه وحقوقه بيسر وسهولة دون أن يخشى الاعتداء على نفسه أو ماله أو شرفه الشخصي والعائلي.

السلم الاهلي يعني أن تفض الخلافات والنزاعات بوسائل متعارف عليها أساسها التفاهم أو

الاحتكام إلى قيم وقوانين وتقاليد شافية، واضحة يتم تطبيقها بفعالية وعدالة.
السلم الأهلي يعني رفض كل إشكال الجرائم أو الدعوة إليها أو التحريض عليها، أو تبريرها، أو نشر لغة الكراهية أو الانتقام أو تحويل مفهوم الحق بالاختلاف إلى إيديولوجية الاختلاف.
السلم الأهلي يفترض أن يحصل الإنسان على احتياجاته الضرورية من مأكّل وملبس، وتعليم وعلاج...

ومن أساليب معالجة الاقتتال الاهلي:

- تعزيز الإدارة التعددية السلمية.
- الاحتكام إلى القانون.
- القضاء العادل.
- الحكم الرشيد.
- حرية التعبير.
- العدالة الاجتماعية.
- وجود إعلام حر ومتوازن.
- تجريم التفاضل العصبوي التقليدي.
- العدالة الانتقالية وهي أهم ركن في السلم الأهلي واستقرار البلاد لذا سأحدث عنها بشيء من التفصيل

العدالة الانتقالية

مقدمة:

اثبتت التجارب بأن الدول التي عانت من حروب وأزمات داخلية، أخذت بتطبيق العدالة الانتقالية الذي ساهم باستقرارها الوطني.
ان مبدأ العدالة الانتقالية يشمل تحقيق وعدين متلازمين هما "وعد العدالة، ووعد الانتقال السياسي"

وعد العدالة هذا الوعد له أركان ومبررات وأساليب وأهداف:

❖ أركان العدالة الانتقالية:

- معرفة الحقيقة.
- العدالة (المحاسبة).
- التعويضات (جبر الضرر).
- ضمان عدم تكرار هذه التجاوزات.

❖ مبررات العدالة الانتقالية:

- تتعلق بمعالجة جرائم جسيمة غير قابلة للتقادم أو النسيان أو الكتم لذا ستظل المطالبة بالمحاسبة وبال حقوق قائمة ولو بعد أجيال.
- تفاقم الرغبة لدى غالبية الشعب في التغيير السياسي والانعقاد من الاستبداد وتحقيق الاستقرار وهذا لا يتحقق إلا بتطبيق مبدأ العدالة والمحاسبة لأركان ورموز النظام الذين يمنعون هذا التغيير.
- الرغبة البالغة في تقصي تاريخ الجرائم التي كانت تمارس في بداية نشوء النظام لأنها قضايا متعلقة بالمسؤولية والمفقودين والمعتقلين والتعويضات.
- الحد من عودة القمع الذي يشكل جوهر المطالبة بالعدالة الانتقالية.

❖ أساليب العدالة الانتقالية عديدة منها:

- الملاحقات القضائية.
- جبر الضرر.
- إصلاح المؤسسات.
- تشكيل لجان الحقيقة.
- إشراك مؤسسات المجتمع في التوثيق والمتابعة.

❖ أهداف العدالة الانتقالية:

- وقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.
- التحقيق في الجرائم الجسيمة ومحاسبة مرتكبيها سواء كان فاعلاً أو شريكاً أو متدخلاً أو

محرزاً.

- تعويض الضحايا عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهم.
- منع وقوع انتهاكات مستقبلية.
- الحفاظ على السلام الدائم.

كل ذلك يتطلب وجود هيئة سياسية أي تنفيذ وعد الانتقال السياسي، الذي يقتضي تشكيل هيئة سياسية (هيئة حكم انتقالي) تكون هذه الهيئة صاحبة الولاية في:

١. تشكيل مجالس حكم انتقالي (تنفيذية + تشريعية + قضائية)، وتحديد برامج الحد الأدنى لأعمالهم، ومراقبة أدائهم، ومحاسبتهم عند اللزوم.

٢. تأمين البيئة الآمنة، والموضوعية التي تساهم في استقرار البلاد والعباد.

٣. عقد مؤتمر وطني شامل يؤسس لسوريا جديدة خالية من الاستبداد، والاحتلال والإرهاب.

٤. إنجاز منظومة حقوقية، وسياسية تسمح بتوفير مناخ سليم لإنتاج دستور جديد للبلاد.

هنا لا بد من بيان ان الوضع السوري افرز قيادات سياسية في غالبيتها مرتهن للخارج وهي في الوقت نفسه لا تمتلك الكفاءة العلمية، لذا فإنه من المستبعد أن تستطيع القوى الوطنية وأصحاب الكفاءات العملية المشاركة في هذه الهيئة السياسية (هيئة الحكم الانتقالي) لأن الدول المنخرطة في النزاع السوري ستمسك بعمالها السوريين وتفرضهم في تكوين هذه الهيئة، لكن في المقابل لا تستطيع هذه الهيئة السياسية العميلة أن تشكل مجالس الحكم الانتقالي لفقدانها الأدوات القادرة على تكوين بنية هذه المجالس.

من هنا فإنه على القوى الوطنية واصحاب الكفاءات العلمية التفكير جدياً ومن باب الاحتياط

في تشكيل مجالس حكم انتقالي "تنفيذية" يجري تشكيلها على مبدأ ادارة المجالس ويكون

عدد مجالسها في حده الأدنى على النحو التالي:

- مجلس الجيش والقوات المسلحة.
- مجلس قوى الأمن الداخلي والمؤسسات الأمنية.
- مجلس السفراء والدبلوماسيين.

- مجلس الإدارة المحلية.
- مجلس الأحزاب السياسية.
- مجلس الانتخابات العامة.
- مجلس الإعلام والمطبوعات.
- مجلس المالية والموازنات الاستثمارية والجارية.
- مجلس إعادة الإعمار.
- مجلس التربية والتعليم.
- مجلس النازحين والمهجرين.
- مجلس المصالحة الوطنية.

علينا ان ندرك انه عندما يتم وقف إطلاق النار وتصمت أصوات المدافع بشكل نهائي، سيرفع الستار هول المأساة الإنسانية التي حلت بالشعب السوري، ستعلو صرخات المواطنين السوريين الغاضبة، ممن فقدوا أقاربهم وممتلكاتهم، سيملؤون الطرقات مطالبين الحكم الجديدة بالكشف عن مصير أبنائهم المفقودين، والتعويض عن الأذى المادي والمعنوي الذي تعرضوا له في ممتلكاتهم وأرواحهم، وترتفع أصوات الناس في المطالبة بالانتقام لهم من أولئك الذين تسببوا بمعاناتهم، ومحاكمتهم وإنزال العقاب المستحق بهم.

هنا لابد من نوضح الحقائق التالية:

- في مرحلة الاستقرار الوطني يكون للأحزاب السياسية دور مهم ورئيسي في قيادة البلاد، لكن عندما تتعرض البلاد الى الدمار بسبب فساد السلطة فإن الأحزاب السياسية في هذه الحالة - موالاة ومعارضة - تصبح جزء من المشكلة ما لم تحقق شروط موضوعية منها:
 - ١- أن تفك ارتباطها بأيدولوجياتها وتعتمد إيديولوجية وطنية.
 - ٢- أن ينصرف اهتمامها الى انقاذ الوطن وليس الى مجرد الوصول الى السلطة.
 - ٣- ألا تحتكر السلاح والمال وحدها.
 - ٤- أن تتحدث باسم أعضائها وليس باسم الشعب كله أو باسم المكون الذي تدعي تمثيله.

٥- أن تقبل الشراكة والتنسيق - وفق عدد أعضائها وثقلهم النوعي والاجتماعي - مع الشخصيات والقوى الوطنية (الفكرية والحقوقية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية) وتنصهر في هيئة وطنية تشاركية ضمن بنية تنظيمية واحدة.

■ هناك من شيطن المنظومة القضائية السورية (شكلاً ومضموناً) معتبرا إياها بمجملها رجس من عمل الشيطان وعملا من أعمال الطاغوت لابد من هدمه كله واستبداله بمشروع قضائي آخر بثوب سياسي جرى تفصيله بجمال تورا بورا، أو بجمال قنديل وهي لا تشبه المشروع القضائي العلمي بالمطلق.

■ هناك من تمسك بالمنظومة الحقوقية المعمول بها في سورية دون أن يعلم بأنه هناك قوانين خاصة تكرس الاستبداد وتمنع تطبيق مبدأ العدالة والمحاسبة دون تمييز بين:

١- القوانين الرئيسية العامة المعمول بها في سورية مثل قوانين (العقوبات العام - أصول المحاكمات الجزائية - البيانات - السلطة القضائية ... الخ) هي قوانين صدرت قبل هذا النظام السياسي القائم وكان قد اشترك في إعدادها وصياغتها كبار رجال القانون والفقهاء وهي بهذا المعنى صالحة للتطبيق في أغلب موادها.

٢- قوانين خاصة ومراسيم تشريعية تهدف إلى تكريس واستمرار بقاء السلطة بأيدي مجموعة فئوية ضيقة وعقلية أمنية عفنة تمنع عملية الانتقال السياسي وتعرقل تطبيق مبدأ العدالة والمحاسبة.

في هذا السياق نرى انه:

(١) يمكن أن تطبيق مبدأ إسقاط العقوبة كاملة مع اسقاط الحق الشخصي، وهو مبدأ منصوص عليه في الشريعة الاسلامية بجرائم القصاص بخلاف القوانين الوضعية.

(٢) يمكن انقاذ من خلال ملاحقة أركان النظام ورموزه، والفاستدين من المعارضة وأخال أن عددهم ليس كبيراً، وبذلك ننقذ أربعة وعشرين مليون سوري.

واخيرا اقول:

ان الحديث عن هيئة تفاوض أو لجنة دستورية كأسلوب في الانتقال السياسي يخالف المبادرة

الدولية للحل السياسي السوري التي طرحتها مجموعة العمل من أجل سوريا يوم ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٢ تأيدت بقرارات دولية منها القرارين / ٢٢٥٤ - ٢١١٨ / والتي لا عيب جوهري في مضمونها وإنما العيب في أسلوب تنفيذها الذي رسم خطواته الخاطئة ممثل الأمين العام السابق السيد ستيفان ديمستورا لما قسم الحل السياسي إلى أربع سلال ورجح السلة الدستورية على ما عداها من سلال، الأمر الذي شوه مضمون المبادرة وأصاب مضمونها بمقتل، وكان لممثلي المولاة والمعارضة الدور الأبرز في دعم هذا التوجه الخاطئ بحيث دفع كلاهما بممثلين - بهيئة التفاوض واللجنة الدستورية - لا يملكون القرار السياسي ولا التمثيل الشعبي ولا الكفاءة العلمية ، وبالتالي فهما أسلوب خاطئ في تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالشأن السوري، وهذا لا يدعو أبداً الى المناداة - كما بفعل بعض السوريين - بطرح مبادرات تحت عناوين شتى /دولة اتحادية - لا مركزية سياسية - فيدرالية/ وإنما عليهم التمسك بالمبادرة الدولية وفق الأولويات الواردة فيها وتسليط الضوء على الأسلوب الخاطئ في تنفيذها ، اي هيئة التفاوض بشكلها الحالي واللجنة الدستورية بصيغتها لمخالفتها منطوق القرارات الدولية وعدم مراعاتها الظروف التي تعاني منها سورية من انتشار قوى لا تمتلك أي مشروع وطني وفرض سيطرتها على الشعب السوري وتهجيرته والتغيير الديمغرافي وغياب حياة سياسية ومؤسسات وطنية... الخ.

هذه الظروف وغيرها ستؤدي - في حال استمرار النهج الخاطئ في تنفيذ المبادرة - الى تفتيت وحدة سورية وجعلها سوريات بدلاً من سورية واحدة.

نحن في الهيئة الوطنية السورية كان لنا مقترحاتنا البديلة في تنفيذ بيان جنيف ١ والقرارات الدولية المتعلقة بالشأن السوري يمكن الاطلاع عليها، وعلى صيغ تشكيل مجالس الحكم الانتقالي وبرامج الحد الأدنى لأعمالها، من خلال موقعنا على الويب [/https://sna-sy.org](https://sna-sy.org) واخيراً ننوه الى:

▪ إن من يدعو إلى سلام في سورية دون تطبيق "مبدأ العدالة الانتقالية" فهو يدعو إلى سورية خالية من البشر.

▪ إن من يدعو إلى عودة اللاجئين إلى سوريا دون "انتقال سياسي" فهو يدعو إلى عودة السوريين إلى المقابر.

▪ إن من يدعو إلى إعادة الإعمار دون "استقرار وطني" فهو يدعو إلى تجميل الحجر وتشويه البشر.

((هؤلاء دعاة تدمير لا تعمير))

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته